

سَلَّمَ اللَّهُ عَلَى الْفَضْلِيَّ

(4)

مِنْهُجُ أَهْلِ السِّنَّةِ فِي

دِرْجَاتُ الْمُسْتَقْبَلِ

اعمار

عبدالعزيز بن عبد المحسن البدر

دار الفضيلة

حقوق الطبع وحقوق النشر

الطبعة الأولى

(1431هـ - 2010م)

رقم الإيداع: 2203 - 2010

ردمك: 2 - 25 - 9947 - 866 - 978

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: حي باحة (03)، رقم (28) الليدو - المحمدية - الجزائر
هاتف وفاكس: 021519463

التوزيع: 08 62 53 0661

البريد الإلكتروني: darelfadhila@maktoob.com
موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ،
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورِ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهَ
فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا.
نَشْهُدُ أَنَّهُ بَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَّ الْأَمَّةَ،
وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقًّا جَهَادَهُ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينَ، فَمَا تَرَكَ خَيْرًا إِلَّا
دَلَّ الْأَمَّةَ عَلَيْهِ، وَلَا شَرًّا إِلَّا حَذَرَهَا مِنْهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

إِنَّ مَوْضِعَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مَوْضِعٌ عَظِيمٌ، وَكَبِيرٌ جَدًّا،
وَكُلُّ مُسْلِمٍ يَتَطَلَّعُ غَايَةَ التَّطَلُّعِ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْمَطَلَبِ الْجَلِيلِ
وَهَذَا الْهَدْفُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ: تَوْحِيدُ كَلْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجَمْعُ

صَفْهُمْ، وَلَمْ شَعِثُهُمْ وَجَمِعُهُمْ عَلَى كَلْمَةٍ سَوَاءٌ، لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ
مُسْلِمٍ يَتَطَلَّعُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْأَمْرِ وَالْقِيَامِ بِهِ، وَلَكِنَّ لِلْقِيَامِ
بِهَذَا الْمَطْلُوبِ نَجْدٌ فِي السَّاحَةِ حَلْوًا كَثِيرًا، وَآرَاءً مُتَفَرِّقَةً،
وَاتِّجَاهَاتٍ مُتَبَاينةً فِي تَحْدِيدِ الْعَلاجِ النَّاجِحِ وَالسَّبِيلِ الْأَقْوَمِ
فِي جَمْعِ كَلْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ صَفْهُمْ وَجَمَعْ شَتَّاهُمْ.

نَعَمْ؛ هُنَاكَ حَلُولٌ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ الْمُسْلِمَ الْلَّيِّبَ الْفَطِينَ يَعِيدُ
كُلَّ أَمْرٍ، - وَمِنْهُ هَذَا الْأَمْرُ - إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ
فِيهَا الْفَيْصِلُ، وَهُمَا الْمُعَوَّلُ، وَإِلَيْهِمَا الْمَرْجِعُ فِي كُلَّ أَمْرٍ، هَذَا
الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ، يَعِيدُ مَوَاطِنَ التَّزَاعِ وَأَمْوَارَ
الخَلْفِ وَمَسَائِلَهُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِمَا
الشَّفَاءُ، وَفِيهِمَا الْغَنَاءُ، وَلَا يَحُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مِنْ كَانَ أَنْ يُدْلِي
بِرَأِيِّهِ، أَوْ يَتَخَرَّصَ تَخَرُّصًا، أَوْ يَأْتِي بِظَنٍّ أَمَامَ الْحَجَجِ الْبَيِّنَةِ
وَالدَّلَائِلِ النَّيِّرةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ.

أدلة التَّحذير من التَّفْرُقِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ

إِنَّ جَمْعَ كَلْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَوْحِيدَ صَفَّهُمْ، وَتَحْذِيرِهِمْ مِنْ
التَّفْرُقِ وَالْخِتْلَافِ جَاءَ بِيَانِهِ مُفْصِّلًا غَايَةَ الْبَيَانِ وَأَحْسَنَهُ
وَأَوْضَحَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا مَعْدُلٌ لِأَهْلِ
السُّنْنَةِ، أَهْلُ الْحَقِّ وَالْاسْتِقَامَةِ، عَمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ اللَّهِ
وَالسُّنْنَةِ، فَهُمْ يَدْوِرُونَ مَعَهُمَا حِيثُ دَارَا، نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، كَمَا
قَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «نَدْوَرُ مَعَ السُّنْنَةِ حِيثُ دَارَتْ»^(١).
هُؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ السُّنْنَةِ حَقًّا وَأَنْصَارُهُمْ صَدِقًا، يَدْوِرُونَ
مَعَ السُّنْنَةِ حِيثُ دَارَتْ، فَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/٨٨)، ومن طريقه الالكتائي في «شرح أصول الاعتقاد» (رقم ٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/٢٠٠).

أقاموه وأتوا به على التَّمام والكمال، وما لم يَكُن فيهما تركوه
وَحَذَّرُوا منه غاية الحذر، هذا شأن أهل السُّنَّة والجماعَة، أهل
الْحَقِّ، الَّذِين شهد لهم رسول الله ﷺ بالنُّصرة والنَّجَاة.

وعليه؛ فينبغي علينا إذا أردنا حلًّا لهذه المعضلة، وهي
الفُرقة الَّتِي تقع ووَقَعَت بين المسلمين، أَلَّا نتطلَّب حلولاً لها
من غير كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ.

إِنَّ وَقْوَعَ الفُرْقَةِ وَالاِخْتِلَافِ أَمْرٌ قَدَّرَهُ اللَّهُ - تَبارَكَ
وَتَعَالَى - كُونَّا وَقَدْرًا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرْضِه - تَبارَكَ وَتَعَالَى -
شَرَعًا وَدِينًا، وَقَدْ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ أَنَّهُ سَيَقُعُ قَبْلَ أَنْ يَقُعُ، فَقَدْ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ
الثَّابِتُ: «وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفَرَّقُ عَلَى ثِتْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي
النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١) هَذَا إِخْبَارٌ مِّن الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ ﷺ

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٩٣) من حديث أنس حَمَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَصَحَّحَهُ
الألباني في «صحيَح الجامع» (٢٠٤٢).

الَّذِي لَا يُنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، بِأَنَّ التَّفْرِقَ سَيَحْصُلُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَهُ وَأَرَادَهُ اللَّهُ كَوْنًا وَقَدْرًا، وَهُوَ سَيَقُعُ وَلَا بَدَّ، طَبِقًا مَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْعَرَبِ الْأَبْرَصِ

ابن سارِيَةَ جَلَّ عَزَّوَجَلَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(١) وَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «وَلَا يَرَى الْوَنَّ مُخْلِفِينَ»^(٢) [هُودٌ: ١١٨]، فَهَذَا الاختلافُ أَمْرٌ قَدَّرَهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَأَرَادَهُ كَوْنًا وَقَدْرًا لَكِنْ لَمْ يَرْضَهُ شَرِيعًا وَدِينًا.

وَعِنْدَمَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كِتَابَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَسُنَّةَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجِدُ فِيهِمَا النُّصُوصَ الْكَثِيرَةَ وَالْأَدَلَّةَ الْوَفِيرَةَ الْمُحَذِّرَةَ مِنِ الشُّقَاقِ وَالْفُرْقَةِ وَالتَّدَابِرِ وَالتَّطَاحِنِ وَالتَّبَاغُضِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، إِذَا كَنَّا قَدْ عَلِمْنَا مِنْ خَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٧/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦).

وَابْنِ ماجِهِ (٤٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيفَةِ» (٩٣٧).

نراه في واقع المتسبين إلى الإسلام، وهو حصول الفرقة،
وتحصل الاختلاف، وتحصل الآراء والمذاهب المتعددة،
فإنَّ هذا يدعونا دعوةً أكيدةً وصادقةً إلى العودة الحميَّة إلى
كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ ففيها - كما تقدَّم - الشفاء والغناة
لمن وفَّقه الله - تبارك وتعالى - وبصَرِّه.

إِنَّ التَّفْرِقَ فِي دِينِ اللَّهِ وَمُفَارِقَةَ دِينِ اللَّهِ - تبارَكَ وَتَعَالَى -
مذموم، ذمَّه اللَّهُ تبارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَذمَّه رَسُولُه ﷺ فِي
سنته، فيقول اللَّهُ - تبارَكَ وَتَعَالَى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا
شِيَعَا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وفي قراءة: ﴿إِنَّ
الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعَا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(١)
فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ، وَهُمْ مِنْهُ بُرَاءٌ،
الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَفَارَقُوهُ وَخَالَفُوهُ، وَهُمُ الَّذِينَ اتَّبَعُوا

(١) هي قراءة حمزة الريّات والكسائي؛ انظر: «حجَّة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٢٧٨).

الفتن المُطغية والأهواء المردبة، ولهذا تجد في تفسير هذه الآية
 قولَ عددٍ من المفسّرين أنَّ قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا
 دِينَهُمْ﴾ المراد بهؤلاء أهل البدع والأهواء من هذه الأمة؛
 وفي قولٍ آخر أنَّ المراد بهم اليهود والنصارى^(١).
 والحقُّ، كما ذكر عددٌ من أهل العلم، أنَّ الآية تشمل هذا
 وهذا، فاليهود والنصارى فرَقُوا دينهم، وفارقوه دينهم،
 بمعنى تركوه وجانبوا وابعدوا عنه ولم يأخذوا به، وفرَقُوا
 دينهم بعد أن كان ديناً واحداً يدينون الله - تبارك وتعالى - به
 ويعتقدونه، اتَّخذوا أدياناً شَتَّى ومذاهب مختلفة، فالآية
 تشمل هذا وهذا، وفيها النَّهيُ الأكيد والوعيد الشَّديد على
 من فرَقَ دينه أو فارق دينه، وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ليس منهم في
 شيءٍ، بل هو منهم بريءٌ، وهم منه براءٌ.

(١) انظر هذه الأقوال وأدلّتها في «تفسير الطّبرى» (١٠/٢٩-٣٣).

وصيَّةُ اللهِ تَعَالَى لِأَنْبِيائِهِ بَعْدَمِ التَّفْرِقِ:

يقول الله - تبارك وتعالى - ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الْدِينِ مَا وَصَّنَّا لَكُمْ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّنَّا لَكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمُ الْأَنْبَيَاءُ مَا يَرِيدُونَ أَقِيمُوا الْدِينَ وَلَا تَنْفَرُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣] هذه وصيَّةُ الله - تبارك وتعالى - وشرعيته للأنبياء والأولي العزم من الرُّسل؛ إقامة الدِّين وعدم التَّفْرِق فيه، وهذه الآية فيها أنجع حلًّا، وأسلم حلًّا لجسم الخلاف، ولم الشَّاعث.

إقامة الدِّين: وذلك بلزم دينهم الذي أمرهم الله - تبارك وتعالى - به والمحافظة عليه، لا حلًّا سوى هذا، ولا علاج سواه، ففي إقامة الدِّين حسم للتَّفْرِق الذي يقع فيه الناس، وهذا بالعودة إلى الدِّين كاملاً ﴿ يَأَيُّهَا أَلَّذِينَ إِمَّا مُؤْمِنُوا أَدْخُلُوهُنَّا فِي الْسَّلِيمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فإذا أخذ

بعض النّاس جانِبًا من جوانب الدِّين وأهملوا جانِبًا آخر،
وقابلهم أُناس آخرون فأخذوا بجانِب من جوانب الدِّين
وأهدلوا جوانب أخرى، وقع بينهم التَّدابر، ووَقَعَت بينهم
الفُرقة، ووَقَعَت بينهم المحن والشُّقاق والاختلاف، فإذا
حُلَّ هذه المشكلة بإقامة الدِّين الله - تبارك وتعالى -،
والإتيان به على التَّمام والكمال، والعودة الصَّادقة إلى كتاب
الله وسُنَّة رسوله ﷺ.

الحلول الناجعة لمسألة تفرق الأمة:

يقول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلّٰهِنِ حَنِيفًاٰ﴾
فِطْرَتَ اللّٰهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللّٰهِ ذَلِكَ الدِّينُ
الْقَيْمَدُ وَلَكِنَ أَكْثَرُ الشَّاكِسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٠﴾ مُنْبِيَنَ إِلَيْهِ
وَأَنَّقُوهُ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٢١﴾ مِنَ
الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ
﴿[الروم: ٣٢-٣٠] هذه الآية كما أنَّ فيها تحذيرًا شديداً ﴾ ﴿٢٢﴾
من التَّفْرُقِ، وَأَنَّهُ سبِيلَ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ فَارَقُوا الدِّينَ وَاتَّخَذُوا
أَصْنَاماً آلهَةً، وَعَبَدُوا مَعَ اللّٰهِ غَيْرَهُ، وَاتَّخَذُوا أَهْوَاءَهُمْ أَرْبَابًا
من دون الله - تبارك وتعالى - فيها حلول ناجعة ومفيدة
جَدًّا لمشكلة التَّفْرُقِ، بل لقد اشتغلت على أعظم الحلول
وأَقْوَمُها لهذه المشكلة.

- **الحلُّ الأوَّل:** قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَنِيفًا﴾

ومعنى إقامة الوجه للّذين: أن يستسلم العبد تمام الاستسلام، وينقاد تمام الانقياد لأمر الله - تبارك وتعالى -

وأمر رسوله ﷺ، كما قال - جلَّ وعلا - : ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَيَّ أَللَّهِ وَهُوَ أَحَدٌ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرُوفِ الْوَثِيقَ﴾ [لقمان: ٢٢]

وكما قال: ﴿وَأَنْبِيُوا إِلَيَّ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا إِلَيَّ﴾ [الزُّمر: ٥٤] فإذا أتى النَّاسُ بدين الله - تبارك تعالى - على التَّهَام والكمال بدون إخلال، وبدون تقديم للأهواء أو الشَّهُوات، أو الآراء والعقول، أو غير ذلك، فإنَّهم أتوا بسبب هو من أعظم الأسباب الدَّاعية إلى اجتماع المسلمين ولم يكلمهم.

- **الحلُّ الثاني:** والعلاج الآخر في هذه الآية الكريمة في

قوله: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٠﴿ إِنَّ فِي هَذَا إِرْشادًا إِلَى أَهْمَيَّةِ الْعِلْمِ وَالبَصِيرَةِ فِي دِينِ اللَّهِ - تبارك وتعالى - ، إِنَّ الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَالبَصِيرَةُ بِهِمَا،

والتعوييل عليهما من أهم الأمور التي يكون فيها حل مشكلة التَّفْرِقُ الَّتِي تقع بين المسلمين، أو بين المتسبين إلى الإسلام.

فالرجوع إلى الكتاب والسُّنَّة، ورُدُّ مواطن النِّزاع والخلاف إلى الكتاب والسُّنَّة، يكون أسلم حل وأحسن علاج لهذه المشكلة؛ لأنَّه كما يقول ابن أبي العزْ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا لم يرِدَ النَّاسُ مواطن نِزاعِهِمْ وَمَسَائِلَ خَلَافِهِمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمُ الْحُقُوقُ، وَلَا يَكُونُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي أَمْرِهِمْ إِذَا رَدُّوا إِلَى غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ»^(١).

مسائل النِّزاع التي تنازعَتْ فيها الأُمَّةُ في الأصول والفروع، إذا لم تُرَدْ إلى الله والرَّسُول ﷺ، لم يتَبَيَّنْ فيها الْحُقُوقُ، بل يصير فيها المتنازعون على غير بُيُّنةٍ من أمرِهم.

والمراد بالعلمِ العلمُ بالكتاب والسُّنَّة، ليس إِلَّا، فالعلمُ بكتاب الله وسُنَّةِ رسول الله ﷺ وفهمهما فهما صحيحاً قوياً،

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٧٧٧).

على هدي وسَنَنِ السَّلْفِ الصَّالِحِ - رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى - فِيهِ علاجٌ، بل أَكْبَرُ علاجٍ لِمُسَأَّلَةِ الْخِلَافِ وَالْفُرْقَةِ الَّتِي تَقْعُدُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقُولُ تَعَالَى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَاءَ قَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَاللَّيْوَمَ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

فَلَا بدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لِحَلِّ هَذِهِ الْمُعْضَلَةِ، فَإِذَا وُجِدَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي صُفُوفِهِمْ وَفِيمَنْ يَتَسَبَّبُ إِلَى جَمَاعَتِهِمْ، مِنْ لَا يُقْيِيمُ لِعِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَزَنًا، وَيَنْقُضُ كِتَابَ اللهِ وَيُنَاقِضُ النُّصُوصَ الْصَّرِيقَةَ الْوَاضِحةَ الْبَيِّنَةَ الظَّاهِرَةَ السَّاطِعَةَ، يَنْقُضُهَا بِعَقْلِهِ وَرَأْيِهِ، وَيَقْدِمُ الْأَرَاءُ الْكَثِيرَةُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، وَيَجْعَلُهَا مَقْدَمَةً عَلَى كِتَابِ اللهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكِيفَ يُلْمُمُ الشَّعْثُ؟! وَكِيفَ تَتَّحَدُ الْكَلِمَةُ؟!

وَكِيفَ يَجْتَمِعُ الصَّفُّ؟! إِذَا وُجِدَ مَنْ يَسْتَهِينُ بِالسُّنْنَةِ، وَيَقْلِلُ مِنْ شَأنِهَا، وَيَطْعَنُ فِيهَا، وَيَحْذِرُ مِنْهَا، وَيَنْسُفُ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيقَةَ الْكَثِيرَةَ نَسْفًا! وَيَقْدِمُ رَأْيَهُ وَعَقْلَهُ عَلَيْهَا؟!

كيف يلتمُ الشَّعْثُ؟! إذا وُجد من يقدِّم الرُّؤى
والمنامات على حديث رسول الله ﷺ؟! كَقَوْل بعضاً هُم
المتصوّفة أو غلاتهم يَعْبِيُون أهْل السُّنَّةَ أهْلَ الْحَدِيثِ:
«تقولون: حَدَّثَنَا فلانٌ عَنْ فلانٍ، وَأَيْنَ فلانُ؟ قَدْ مَاتَ، وَأَيْنَ
فلانُ؟ قَدْ مَاتَ، أَمَّا نَحْنُ فَنَأْخُذُ دِينَنَا عَنِ الْحَيِّ الَّذِي لَا
يَمُوتُ، يَقُولُ الْوَاحِدُ مَنَّا: حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي».

وَكَيْفَ تجْتَمِعُ الْكَلْمَةُ إِذَا وُجِدَ فِيهِم مَنْ يُقْدِّمُ عَقْلَهُ عَلَى
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟! وَيَقُولُ مُحْتَاجًا لِذَلِكَ: نَحْنُ إِنَّا عَرَفَنَا
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ بِعَقْلِنَا، فَإِذَا قَدَّمْنَا النَّقْلَ عَلَى الْعَقْلِ قَدَّمْنَا
الدَّلِيلَ عَلَى الْمَدْلُولِ، فَكَيْفَ نَقْدِمُ النَّقْلَ عَلَى الْعَقْلِ؟!..

هَكَذَا يَقُولُ هُؤُلَاءِ مَعَ أَنَّ النَّقْلَ الصَّحِيحَ وَالْعَقْلُ
السَّلِيمُ لَا يَتَعَارَضُانِ، كَمَا يَيْئَنُ ذَلِكَ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ
رَحْمَةُ اللَّهِ، فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ «دَرِءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ»؛ الْعَقْلُ
السَّلِيمُ لَا يُعَارِضُ النَّقْلَ الصَّحِيحَ، فَإِنْ حَصَلَ تَعَارُضٌ بَيْنَ
عَقْلٍ وَنَقْلٍ فَلَا يَخْلُو الْحَالُ إِمَّا أَنَّ الْعَقْلَ غَيْرُ سَلِيمٍ، أَوْ أَنَّ

التَّقْلِيلُ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِذَا كَانَ الْعُقْلُ سَلِيمًا وَالتَّقْلِيلُ صَحِيحًا
فَإِنَّمَا لَا يَتَعَارَضُ بَيْنَ أَبْدَاهُ.

ويقول بعض أهل العلم^(١) في بيان شناعة فعل هؤلاء:
لازم قول هؤلاء أن يقولوا الواحد منهم بدل قوله: «أشهد أنَّ
محمدًا رسول الله» يقول: «أشهد أنَّ عقلي رسول الله»؛ لأنَّ
عقله هو المقدم، وهو الحجَّةُ.

(١) كقوام السنّة في «الحجَّة في بيان المحاجَة» (١ / ٣٤٤)، وأبي المظفر السمعاني في «الانتصار لأصحاب الحديث»، كما في «صون المنطق» للسيوطى (ص ١٧٩).

ردود الأئمَّة على العقلانييْن:

ولبيان شناعة هذا القول وفساده يُقال لهؤلاء: عقل من الذي يُقدَّم؟ وعقل من الذي عليه المَوْل؟ فإذا قيل: عَقْلُ زيد مثلاً، فقد يكون عمرو أقوى منه جدلاً وأكثر منه منطقاً، وهكذا، إذا أُحيل النَّاس على عقول الرِّجال ضاع دينهم وتشتَّت؛ لأنَّ العقول متفاوتة والآراء مختلفة.

ولهذا قال مطَرِّف بن الشَّحْير: «لو كانت الأهواء واحداً لقال القائل: لعلَّ الحقَّ فيه، فلما تشعبَت وتفرَّقت عرف كلُّ ذي عقل أنَّ الحقَّ لا يتفرق»^(١).

وروى إسحاق بن عيسى عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان مالك بن أنس يَعِبُ الجدال في الدِّين ويقول: أكلَّما جاءنا

(١) انظر: «الاعتراض» (٦٢/١).

رَجُلٌ أَجَدَّلُ مِنْ رَجُلٍ تَرَكَنَا مَا نَزَلَ بِهِ جَبَرِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدِلِهِ»^(١).

وفي خبر آخر عن مَعْنَى بْنِ عَيْسَى قَالَ: انْصَرَفَ مَالِكُ
ابْنُ أَنْسٍ يَوْمًا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُتَكَبِّئٌ عَلَى يَدِي فَلِحْقَهُ رَجُلٌ
يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْجُوَيْرِيَّةَ كَانَ يُتَهَمُّ بِالْإِرْجَاءِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ
اللهِ! اسْمَعْ مِنِّي شَيْئًا أَكَلَمُكَ بِهِ وَأَحَاجِّكَ وَأَخْبِرُكَ بِرَأْيِيِّ،
قَالَ: إِنْ غَلَبْتَنِي؟ قَالَ: إِنْ غَلَبْتُكَ اتَّبَعْتَنِي، قَالَ: فَإِنْ جَاءَ
رَجُلٌ آخَرُ، فَكَلَمَنَا فَغَلَبَنَا؟ قَالَ: نَتَّبِعُهُ؛ قَالَ مَالِكُ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}: يَا
عَبْدَ اللهِ! بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُحَمَّدًا ﷺ بِدِينٍ وَاحِدٍ، وَأَرَاكَ
تَسْتَنِقَّ؛ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرْضًا
لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ»^(٢)؛ فَمَنْ يَجْعَلُ دِينَهُ عُرْضَةً
لِلْخُصُومَاتِ يَكْثُرُ التَّنَقُّلَ، يَتَخَاصِمُ مَعَ هَذَا وَذَاكَ، وَيَتَنَاظِرُ
مَعَ هَذَا وَذَاكَ، وَالْغَالِبُ هُوَ الَّذِي يُتَّبِعُ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْ

(١) «شَرْحُ أَصْوَلِ الاعْتِقَادِ» (٢٩٣)، و«حَلِيةُ الْأُولَى» (٦ / ٣٢٤).

(٢) انظر: «الإِبَانَةُ» لابن بطة (٥٨٤)، و«تَرتِيبُ المَدَارِكِ» (١ / ١٧٠).

شأن السَّلْفِ، بل كانوا إذا جاءُهُمْ الرَّجُلُ للْمُنَاظِرَةِ، وَهُمْ يَعْرُفُونَ قَصْدَهُ مِنَ الْمُنَاظِرَةِ، يَقُولُونَ لَهُ: نَحْنُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِنَا، وَأَمَّا أَنْتَ فَرِجُلٌ شَاكٌّ، فَإِذْهَبْ إِلَى رِجُلٍ شَاكٌّ مِثْلِكَ.

فَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَكُونُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَعِنْدَهُ الْحُجْجَةُ وَالْبَرَاهِينُ وَالْأَدَلَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَنَاهِرُ مَعَ أَحَدٍ لِيَكُونَ الْحُقْقُ مَعَ الْغَالِبِ وَالْمُتَصَرِّفِ فِي الْمُنَاظِرَةِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ الْحُقْقِ إِلَّا الضَّلَالُ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ الدَّلِيلُ وَالْحُجْجَةُ وَالْبَرْهَانُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَاهِرُ مَعَ أَحَدٍ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الْحُجْجَةَ مَعَ الْغَالِبِ، فَلَيَلْزِمُ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ وَلَيُقْرَبُ عَلَيْهِمَا، وَلَا يُعَرِّضُ دِينَهُ لِلْفَسَادِ، أَوْ لِأَهْوَاءِ أَهْلِ الْبَدْعِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ الْمُتَمَكِّنِينَ فِي دِينِ اللَّهِ، فَإِنَّ هُؤُلَاءِ لَهُمْ مَحَالٌ آخِرٌ يُنَاظِرُونَ أَهْلَ الْبَدْعِ لِإِقَامَةِ الْحُجْجَةِ عَلَيْهِمْ، وَلِبَيَانِ زَيْغِ عَقَائِدِهِمْ وَفَسَادِهَا، وَبَطْلَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ.

فَالْعِلْمُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَمَعْرِفَتِهِمَا، وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِمَا مِنْ أَعْظَمِ السُّبُلِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا حُلُّ مِسَالَةِ التَّفْرِقِ، وَعِنْدَمَا

تلاحظ هذه الطوائف المختلفة تجد أنَّ كُلَّاً منهم يدَّعِي أَنَّهُ
على الكتاب والسنَّة، وكما قال الشاعر:

وكلٌ يدَّعِي وصَلًا بليلٍ * وليلٍ لا تُقرُّ لهم بذاكا

كُلُّهم يدَّعِي أَنَّهُ على الحَقِّ، ولا أحدٌ من أهل الأهواء
يقول: نحن على باطل، ونحن على ضلال، بل كُلُّهم يدَّعِي
أَنَّهُ أهل حَقٍّ وأهل صواب، ولا عِبرة بالدعوى إذا لم يُقْمِ
عليها أصحابُها البَيِّنات، الدَّعوى لا تقدُّم ولا تؤخِّر إذا
كانت ليس عليها برهانٌ، وهو العملُ والتَّطبيقُ والقيامُ
بالكتاب والسنَّة، فليس من أهل الكتاب والسنَّة من يقدُّم
عقله عليهما! والله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا نُقْدِمُ مَا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَلَا نُؤَقِّدُه﴾ [الحجرات: ١]، وفي معنى الآية يقول ابن
القيم رحمه الله: «أَيُّ لَا تَعْجَلُوا بِقَوْلٍ وَلَا فَعْلٍ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ يَفْعَلَ»^(١).

(١) «إعلام الموقعين» (٥١/١).

ما أجمل هذه الكلمة! وهذا معنى النهي عن التقدُّم بين يدي الله ورسوله، يعني لا تعتقد عقيدة ولا تدين بدين إلَّا إذا جاء في كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ، ولا تأتي بعبادة وطاعة وقربة إلى الله - تبارك وتعالى - ما لم يُقم عليها الدليل من الكتاب والسُّنَّة، فـ«لا تعجلوا بقول» يتعلّق بالاعتقاد، وـ«ولا فِعل» يتعلّق بالعبادة، فالذِّي يأتي باعتقاداتٍ لا دليلاً عليها من كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ متقدّمٌ بين يدي الله ورسوله، والذِّي يأتي بعباداتٍ ليست في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ متقدّمٌ بين يدي الله ورسوله، يستحسن بعقله أشياء وعقائد وعبادات فينشرها بين المسلمين، فإذا نشرها بينهم فرق صفَّهم، ومزق كلامَتهم بهذا الهوى الذي نشره بينهم.

ولهذا يقول مالك بن أنس رضي الله عنه في كلمة عظيمة في التَّحذير من هذا الصِّنف من النَّاس: «من قال: في الدين بدعة حسنة؛ فقد زَعمَ أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ خانَ الرِّسالَة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿إِلَيْمَ أَكَلَمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتْ عَلَيَّكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ

لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينًا ﴿٣﴾ [المائدة: ٣]، فَمَا لَمْ يَكُنْ دِينًا فِي زَمْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَلَيْسَ الْيَوْمَ دِينًا، وَلَنْ يَصْلُحَ أَخْرُوهُذَهُ الْأُمَّةُ إِلَّا بِمَا صَلَحَ بِهِ أَوْهَا^(١)؛ أَوَّلُ الْأُمَّةِ إِنَّمَا صَلَحُوا بِلِزْرَوْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَاقْتِفَاءِ أَثْرِهِمَا وَالسَّيِّرُ عَلَى نَهْجِهِمَا.

- **الحلُّ الثَّالِثُ:** ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣١] وهذا حلٌّ ثالثٌ لمشكلة الفُرْقَةِ الَّتِي تَقْعُ بين النَّاسِ، وَهُوَ الإِنْبَاتَةُ إِلَى اللَّهِ - تَبارُكُ وَتَعَالَى -، وَأَنْ يُدْعَى جَمِيعَ الْمُتَفَرِّقِينَ وَالْمُفَارِقِينَ وَالْمُخْتَلِفِينَ إِلَى الإِنْبَاتَةِ إِلَى اللَّهِ، يُقَالُ لَهُمْ: ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ، عُودُوا إِلَى اللَّهِ، عُودُوا إِلَى دِينِ اللَّهِ، اعْتِصِمُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابَ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُ: الاعتصام بالسُّنْنَةِ نَجَاةً»^(٢).

(١) رواه ابن حزم بإسناده إلى ابن الماجشون عن مالك رضي الله عنه (الباب ٣٥)، وانظر: «الاعتصام» للشاطبي (٢٩-٣١٩ / ١).

(٢) رواه الدارمي (٩٦)، واللالكائي (١٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٤٨٥)، والدينوري في «المجالسة» (٣٦٣).

فَيُؤْدِعَ هُؤُلَاءِ إِلَى الْإِنْبَابِ، وَإِلَى الرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ
وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَيُقَالُ لَهُمْ: دَعُوا مُخَالِفَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةَ،
وَعُودُوا إِلَيْهِمَا؛ فَهَذَا حُلُّ مِنْ أَعْظَمِ الْحَلَولِ لِمُسَأَّلَةِ الْفُرْقَةِ
الَّتِي تَقْعُدُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

- الْحَلُّ الرَّابِعُ: ثُمَّ ذَكْرٌ عَلَاجًا رَابِعًا، وَهُوَ تَقْوَى اللَّهِ -

تَعَالَى - **(وَأَنْقُوهُ)** [الرُّوم: ٣١] وَهِيَ رَأْسُ الْأَمْرِ وَأَسَاسُهُ،
وَمِنْ أَحْسَنِ مَا عُرِّفَتْ بِهِ التَّقْوَى كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ تِيمِيَّةَ
وَابْنُ الْقَيْمِ وَالْذَّهَبِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَعْرِيفٌ طَلْقَى
ابْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِيثُ قَالَ: «تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةَ
اللَّهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ، وَأَنْ تَرْكَ مُعْصِيَةَ اللَّهِ،
عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَحَافَ عَقَابَ اللَّهِ»^(١).

هَذِهِ تَقْوَى اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَا
تَخْشَاهُ مِنْ سَخْطِ اللَّهِ وَعِقَابِهِ وَقَايَةً تَقِيكَ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٣٠٩٩٣)، وَفِي «الْإِيَّانِ» (٩٩)،
وَابْنُ الْمَبَارِكِ فِي «الرُّهْدِ» (١٣٤٣)، وَهَنَّادٌ فِي «الرُّهْدِ» (٥٢٢).

بفعل الأوامر وترك النواهي، فيقال للمتفرقين والمختلفين: أتّقوا الله! راقبوه في السر والعلن، راقبوه مراقبةً من يعلم أنَّ ربَّه يسمعُه ويراه، فهذا من الحلول المهمَّة لمشكلة الفرقَة، أن يَتَّقي المتفرقون ربَّهم - تبارك وتعالى -.

- **الحلُّ الخامس:** ﴿وَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الروم: ٣١] هذا سبُّ خامس، إقامةُ الصَّلاة، فهِيَ من أعظم الأمور التي تجمع القلوب وتؤلِّف الكلمة، وهذا أمير الرجال أن يؤدُّوها جماعةً في جماعة المسلمين، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَزْكُوْا مَعَ الْرَّكْعَيْنَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وكان لا يختلف عن الصَّلاة في جماعة المسلمين في عهد الصحابة حَمَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إلاًّ منافقٌ معلوم النّفاق، قال عبد الله ابن مسعود حَمَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - كما في «صحيح مسلم»^(١) -: «لَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَّخِلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ عِلِّمَ نِفَاقُهُ أَوْ مَرِيضٌ»، فالصلوة في بيوت الله التي أذنَ الله

. (١) برقم (١٠٤٦).

أَن تُرْفَعْ وَيُذَكَّرْ فِيهَا اسْمُهُ، مِن أَعْظَمِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجْمَعُ
 كَلْمَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مُحَافِظًا عَلَى الصَّلَاةِ، قَائِمًا
 بِهَا، يَجِدُ نَفْسَهُ تَأْلِفًا الْمُصْلِيْنَ وَالْمُحَافِظِينَ عَلَى الصَّلَاةِ، وَكُلُّهُ
 ازْدَادُ الْإِنْسَانُ مُحَافِظَةً عَلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَى التَّوَافِلِ، وَعَلَى
 الطَّاعَاتِ، وَعَلَى إِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي بَيْوَتِ اللَّهِ، ازْدَادَتْ
 مُحِبَّةُ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، وَازْدَادَتْ أَلْفَتُهُمْ لَهُ، فَالصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةِ،
 وَالْمُحَافِظَةُ عَلَيْهَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَمْوَالِ الَّتِي فِيهَا حَلٌّ لِلْفُرْقَةِ الَّتِي
 تَكُونُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَاقِمُوا الصَّلَاةَ» وَلَا بَدَّ
 مِنْ إِقَامَتِهَا جَمَاعَةً، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنْنَةُ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ
 الصَّحِيحِ: «وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمْرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمْرَ رَجُلًا
 فَيُعْصِيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلَقَ سَعِيًّا بِرَجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ
 إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحَرَّقَ عَلَيْهِمْ بُيوْتَهُمْ بِالنَّارِ»^(١).

(١) رواه البخاري (٦٦٨٣، ٦٠٨)، ومسلم (١٠٤١) واللُّفْظُ لَهُ.

فَادْعُوا الصَّلَاةَ جَمَاعَةً مِنْ أَعْظَمِ الْأَمْرَاتِ الْمُعْيَنَةِ عَلَى جَمْعِ
الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا أَقَامُوهَا جَمَاعَةً تَذَكَّرُوا وَذَكَّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا،
وَفِي صَلَاتِهِمْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ تَذَكِيرٌ لِلنَّاسِ وَدُعْوَةٌ لَهُمْ إِلَى
الْعُودَةِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

- الْحُلُلُ السَّادسُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٢١)

أَيْ لَا تَكُونُوا مِنْ هُؤُلَاءِ، مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَالْمُشْرِكُونَ: عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ،
فَمَعْنَى هَذَا أَنَّ مِنَ الْعِلاجَاتِ الْمُهِمَّةِ وَالْخَلُولِ الْعَظِيمَةِ
النَّافِعَةِ الَّتِي لَا بَدَّ مِنْهَا لِحْلِلِ الْفُرْقَةِ الَّتِي تَقْعُدُ بَيْنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى
الْإِسْلَامِ، أَنْ يُحْلِصَ الْجَمِيعَ دِينَهُمْ لِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وَأَنْ
يَجْتَمِعُوا عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وَأَنْ يَجْتَمِعُوا جَمِيعًا
عَلَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» عِلْمًا وَعَمَلًا وَتَطْبِيقًا، وَبِهَذَا يَكُونُ
اِتْفاقَهُمْ، أَمَّا إِذَا وُجِدَ فِي الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ مَنْ لَا يُحِسِّنُ
فَهُمْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَوْ يَفْهَمُونَ مِنْهَا مَا لَا تَدْلُلُ عَلَيْهِ، أَوْ يَسْتَدْلُلُ

منها بها ينافقها، فكيف تَتَّحَدُ الكلمة وأصلُ الأصول
وأَسْسُ الأَسْسِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ؟!

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» هي أَصْلُ الأَصْوَلِ، وَأَعْظَمُ الْحَسَنَاتِ
الْمُقْرَبَةِ إِلَى اللهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، لَكِنْ هَذِهِ ضَوَابطُهَا، وَهَا
شَرْوَطُهَا فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ فَالاجْتِمَاعُ عَلَى «لَا
إِلَهَ إِلَّا اللهُ» لَيْسَ اجْتِمَاعًا عَلَى التَّلْفِظِ بِهَا فَحَسْبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ
اجْتِمَاعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا، وَالْعَمَلُ عَلَى الإِتِيَانِ بِأَرْكَانِهَا
وَضَوَابطِهَا وَشَرْوَطِهَا الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ؛ وَهَذَا
مَا قَيلَ لَوَهْبَ بْنَ مَنْبِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَلَيْسَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مَفْتَاحُ
الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «بَلٌ، لَكِنْ مَا مِنْ مَفْتَاحٍ إِلَّا وَلَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ
جَئْتَ بِمَفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتُنْهَى لَكُمْ، وَإِلَّا لَمْ يَفْتَحْ»^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز معلقاً، ورواه مسنداً الأصبهاني في «الحجّة في بيان الحجّة» (٩١)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٨/١)، وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٧٢): هذا إسنادٌ حسنٌ موقوف.

ويقول الحسنُ البصريُّ، لَمَّا قيل له: أَلِيسْ مِنْ قَالَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» دَخَلَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «بَلٌ، لَكُنْ مِنْ أَدَّى حَقَّهَا وَفِرَضَهَا»^(١)، يُشِيرُ إِلَى الْقِيَامِ بِأَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا كِتَابُ اللهِ وَسُنْنَةُ رَسُولِهِ ﷺ.

وَلَمَّا دَفَنَ الفَرَزِدْقَ زَوْجَتَهُ قَالَ لَهُ الْحَسَنُ: مَاذَا أَعْدَدْتَ هَذَا الْمَقَامَ؟ قَالَ: أَعْدَدْتُ لَهُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مِنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً؟ فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: «إِنَّ لِ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» شُرُوطًا، فَإِيَّاكَ وَقُذْفَ الْمُحْسَنَاتِ»^(٢).

فَالاجْتِمَاعُ عَلَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَعَلَى كَلْمَةِ التَّوْحِيدِ لِيُسَمِّي اجْتِمَاعًا عَلَى الْلَّفْظِ فَقَطَ، وَإِنَّمَا اجْتِمَاعٌ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهَذِهِ الْكَلْمَةِ، وَأَدَاءِ ضَوَابطِهَا وَشُرُوطِهَا الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا كِتَابُ اللهِ وَسُنْنَةُ رَسُولِهِ ﷺ.

(١) روایة الأصبغاني في «الحجّة» (٩١).

(٢) روایة ابن أبي الدنيا في «القبور» (١٠٩) بنحوه، وعزاه السیوطی في «شرح الصدور» لابن عساکر، وذکرہ ابن رجب في «كلمة الإخلاص» (١٤).

ولقد وُجِدَ في المُتَسَبِّينَ إِلَى الْإِسْلَامِ - وَهُمْ كَثِيرُونَ - مِنْ يَفِسِّرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، بغير تفسيرها، وبغير معناها، بل لا يعرُفُ معناها الحقيقِيُّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ بِمَعْنَاهَا أَهْمٌ ضابط لِلاجتِمَاعِ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : ﴿إِلَّامَ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّخْرُفُ: ٨٦]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ : إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِـ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهُمْ يَعْلَمُونَ مَعْنَاهَا، وَكَمَا قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : ﴿فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٩] وَكَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، فَلَا بدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهَا، وَلَا يَكْفِي أَنْ يُقَالُ : كُلُّنَا نَقُولُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، بَلْ لَا بدَّ مِنَ الْقِيَامِ بـ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَفَهْمًا وَتَطْبِيقًا، وَأَدَاءً لَهَا عَلَى مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» .

(١) رواه مسلم (٢٦).

وشرح هذه الكلمة وبيانها جاء في الكتاب وفي السنة
 فلا حاجة بنا بعد بيان الله وبيان رسوله ﷺ إلى بيان مُبِينٍ
 كائناً من كان، يقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا
 شَرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦]، ويقول تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ
 أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويقول - تبارك وتعالى -
 حكاية عن إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي
 بَرَأٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٧﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزُّخْرُف: ٢٧]، ويقول تعالى:
 ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُحْلِصِينَ لِهِ الَّذِينَ﴾ [البيّنة: ٥].
 هذا هو معنى «لا إله إلّا الله»، ويقول تعالى: ﴿فَمَنْ
 يَكْفُرُ بِالظَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ
 بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٦٥] استمسك بـ«لا إله إلّا الله»، وقال: ﴿وَمَنْ
 يُسْلِمُ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ
 بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [لقمان: ٢٢]؛ استمسك بـ«لا إله إلّا الله»: الإيمان بالله
 والكفر بالطّاغوت، عبادة الله وعدم الإشراك به، هذا هو

معنى «لا إله إلا الله».

فإذا وُجِدَ في المسلمين أو في المتسفين إلى الإسلام مَنْ يقول: إنَّ عبادة القبور أو دعاء القبور مسألة ذَوْقٍ، حسب تذُوق الإنسان، يعني إذا كان يتذوق هذا الأمر ويستطيه لا يأس به، فكيف يكون الاجتماع على «لا إله إلا الله»؟!

فلا بدَّ مِنْ فَهْمِ هذه الكلمة العظيمة، لو قرأتَ كُتبَ العقائد الَّتي ينسبها بعض أصحابها إلى السُّنَّة، تجدُ فيها تفسيراتٍ عجيبةً وغريبةً في بيان معنى هذه الكلمة، مثل قولهم في معنى «لا إله إلا الله»: «لا قادرٌ على الاختراع إلا الله»، أو «لا غنيٌّ بنفسه عَمَّن سواه إلا الله»، أو «لا ربٌ إلا الله»، فيفسِّر الألوهية بالربوبية، أو قول طائفة من الصُّوفية يعيشون في هذا العصر يقولون: معناها هو: «إخراج اليقين الفاسد من ذات الإنسان، وإدخال اليقين الصَّحيح في ذات الله؛ لأنَّه الخالق الرَّازق المنعم المدِّير»، بهذا يفسِّرون هذه الكلمة!!

فكيف تجتمع الكلمة وتتوحد الأمة؟! لابدَّ من فهم

هذه الكلمة العظيمة، لا بدَّ من إخلاص الدين الله - تبارك وتعالى - بالإتيان بهذه الكلمة على التَّمام والكمال، والإتيان بشرطها وضوابطها الَّتي جاءت في كتاب الله وسُنَّة رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام.

لقد اعنى علماءُ أهل السُّنَّة - رحمة الله وأجزل لهم المثوبة - عنایةً بالغةً بجمع كلمة المسلمين، ولمْ صفُّهم، وجمع شعثِهم بدعوتِهم الصَّادقة إلى دين الله - تبارك وتعالى -، وألفوا الكُتب الكثيرة والمؤلفات العديدة في بيان العقيدة الصحيحة، وردَّ ما خالفها، تجدُ منها مؤلفات كثيرةٌ جاءت في بسط العقيدة وشرحها وبيانها وتأصيلها، وذكر أدلةها من كتاب الله وسُنَّة رسوله عليه الصَّلاة والسلام، وتجدُ أيضًا مؤلفات كثيرةٌ لهم في الرَّد على ما خالف هذه العقيدة وناقضها، كلُّ هذا دعوةً إلى جمع الكلمة ولمِ الصَّف، بينما في فَهم بعضِ النَّاس أنَّ مَن يرددُ على أهل الأهواء والرَّيغ ويبيّن

فساد عقائدهم وبطلانَ ما هم عليه، يعُدُّونه مفْرِقاً لكلمة المسلمين مشتتاً لشميّلهم، وهذا يقعّدون قواعده و يؤصلون أصولاً من خلاها يريدون جمَّ المسلمين كيما اتفق؛ بعقائد مختلفةٍ وأراء متباعدةٍ ومذاهب متعددةٍ، وهيهات أن يكون الاجتماع !!

لا يكونُ الاجتماعُ حقيقةً إلَّا بالاجتماع على كتابِ الله وسُنّة رسوله ﷺ وهذا تلاحظُون أنَّ الجماعةُ قرينةٌ للسُّنّة، والفرقةُ قرينةٌ للبدعة، يقولون: أهل السُّنّة والجماعة، وأهل البدعة والفرقة؛ لأنَّ السُّنّة تجمع، والبدعة تفرّق، فالسُّنّة تجمع المسلمين على هديٍ واحد، وعلى منهجٍ واحد، وعلى وثيرةٍ واحدة، كما يقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله: «وممَّا يدلُّ على أنَّ أهلَ الحديث هم على الحقِّ، أنَّك لو طالعتَ جميع كتبِهم المصنفة من أوَّلِهم إلى آخرِهم ، قدِيمَهم وحديثَهم مع اختلافِ بلادِهم وزمانِهم، وتباعدُ ما بينهم في الديار، وسُكُونَ كُلٍّ واحدٍ منهم قطراً من الأقطار، وجدهم في بيان

الاعتقاد على وثيرة واحدةٍ، ونمطٍ واحدٍ يجرونَ فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحدٌ ونقلُهم واحدٌ، لا ترى بينهم اختلافاً ولا تفرقًا في شيءٍ ما وإنْ قلَّ، بل لو جمعتَ جميعَ ما جرى على ألسنتِهم، ونقلوه عن سلفِهم، وجدتَه كأنَّه جاء من قلبٍ واحدٍ، وجرى على لسانٍ واحدٍ، وهل على الحق دليلٌ أبينَ مِنْ هذا؟ قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجِدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا يَنْقَرُّونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣] .^(١)

أمَّا الَّذينَ مصدرُهم العَقْلُ، أو الرُّؤْيُ، أو المَنَاماتُ، أو الحَكَایاتُ، أو الرَّأْيُ، أو الذَّوقُ، أو ما إِلَى ذَلِكَ، تجدهم في غَايَةِ التَّبَّاينِ، وغايةِ الاختِلافِ، ولهذا لبعضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَلْمَةٌ عَظِيمَةٌ في شَرْحِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الَّذِي

(١) انظر: «الحجَّةُ في بيان المحجَّةِ» (٢٤٢-٢٢٥).

في «صحيحة مسلم»^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَا تَحَاسِدُوا وَلَا تَنْاجِشُوا وَلَا تَبَاغِضُوا وَلَا تَدَابِرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

قال في قوله ﷺ: «لَا تَبَاغِضُوا»: فيه إشارة إلى النهي عن البدع؛ لأنَّها سببٌ للفرقَة والبغضِ، فالذِّي يُحدث بَدْعَةً، أو ينشر محدثاً بين المسلمين، فإنَّه يكون بذلك فرَقَ صَفَّهم، وليس الذِّي يرُدُّ عليه وينقضُ باطله ويرُدُّ على بَدْعِهِ، هو الذِّي فَرَقَ صَفَّ المسلمين، ولكن تجد مَنْ يُلْقِي الْلَّائِمَةَ كُلَّ الْلَّائِمَةَ في تفريق الصَّفَّ على أهل السُّنَّةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَيَحْذِرُونَهُمْ مِنَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، فَيَقُولُونَ: هُؤُلَاءِ يَفْرِقُونَ الصَّفَّ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ الذِّي يَفْرِقُ الصَّفَّ هُوَ الذِّي جَاءَ بِالْبِدْعَةِ، وَدَسَّهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنَسَرَهَا بَيْنَهُمْ.

.(١) بِرَقْمِ (٦٥٤١).

في إخلاص الدين لله - تبارك وتعالى - وإقامة كلمة التَّوْحِيد «لَا إِلَهَ إِلَّا الله» حسب ضوابطها الَّتِي دَلَّ عليها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ يكون الاجتماع، لا يكون الاجتماع أبداً بإحداث آراءٍ أو مناهج أو محدثاتٍ ليست في الكتاب والسُّنَّة.

وقد أشرتُ قبل قليل أَنَّهُ وُجُدَّ مَنْ يَقْعُدُ قواعِدَ وَيُؤَصِّلُ أصولاً يحاول بها جَمْعَ النَّاسِ وَجَمْعَ كَلْمَتِهِمْ، ولكن لَنْ يتحقَّقَ ذَلِك؛ لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى السُّنَّةِ، فَالسُّنَّةُ قرینِها الْاجْتِمَاعُ، وَالْبَدْعَةُ قرینُهَا الْفُرْقَةُ، وَهَذِهِ سُنَّةُ جَارِيَةٍ، فَتَوْحِيدُ صَفَّ الْمُسْلِمِينَ وَجَمْعُ كَلْمَتِهِمْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعُودَةِ إِلَى كَتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَهَذِهِ كَلْمَةُ لِشِيخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا ذَكْرُ فِيهَا تَقْعِيداً جَامِعاً، وَقَاعِدَةً مُتِينَةً، وَأَصْلَالاً نافِعَةً يَتَعَلَّقُ بِجَمْعِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْرَدَ تَحْتَهُ الأَدَلَّةَ وَالْبَرَاهِينَ وَالْحُجُجَ مِنْ كَتَابِ الله - تَبارَكَ وَتَعَالَى - لِبِيَانِ كِيفِيَّةِ اجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، يَقُولُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا بَعْدَ -

كلام طويل نافع في هذه المسألة في المجلد الأول من
«الفتاوى» في أوله^(١):

«فظهر أنَّ سبَبَ الاجتماع والآلفة: جمع الدِّين والعمل
به كُلَّه، وهو عبادة الله وحده لا شريكَ له، كما أمر به باطنًا
وظاهرًا.

وبسبب الفُرقة: ترك حظٌّ ممَّا أُمِرَ العبدُ به والبغى بينهم.
ونتيجة الجماعة: رحمةُ الله، ورضوانه، وصلواته،
وسعادةُ الدنيا والآخرة، وبياض الوجوه.
ونتيجة الفُرقة: عذابُ الله، ولعنته، وسوداد الوجوه،
وبراءة الرَّسول ﷺ منهم». انتهى كلامه رحمه الله.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/١).

الخاتمة

وأقول في ختام هذه الرّسالة التي أرجو الله أن ينفع بها:

إِنَّ جَمْعَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ وَلَمَّا شَعَّتْهُمْ وَإِصْلَاحَ ذَاتِ بَيْنِهِمْ مِنْ أَهْمَّ الْأَمْرَاتِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِي بِهَا الْمُسْلِمُ، وَلَا سِيَّما عَلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ وَالدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ - جَلَّ وَعَلَّا -

﴿الْأَحْيَرُ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَتِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، ويقول - تبارك وتعالى -

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَجُوا فَاصْبَرُوهُمْ بَيْنَ أَخْرَيْكُمْ وَأَنْفَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠] وعندما تنظر إلى الواقع عددٍ من النّاس، الذين لهم عنابة بالدّعوة إلى الله - تبارك وتعالى - تجد أهْمَّهُمْ يُعْنِيُونَ عِنْبَةً كَبِيرَةً وَيَهْتَمُونَ اهْتِمَاماً بِالْغَالِبِ بِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، فِي أَمْرَوْرِ الْمَوَارِيثِ، وَأَمْرَوْرِ

النِّكَاحُ، وَأَمْوَارُ الْبَيْعِ، وَأَمْوَارُ أُخْرَى عَدِيدَةٍ مُهِمَّةً وَعَظِيمَةً
وَنَافِعَةً، لَكُنَّهُمْ فِي الْمُقَابِلِ يَفْرَطُونَ فِي أَمْرٍ مِّنْ أَهْمَّ مَا يَكُونُ،
وَهُوَ إِصْلَاحٌ ذَاتِ الْبَيْنِ فِي بَابِ الاعْتِقَادِ، وَجَمْعُ الْكَلْمَةِ عَلَى
الْعِقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الصَّافِيَةِ الْمَأْخُوذَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَبَارَكَ
وَتَعَالَى - وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ.

إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَصَرِهِ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي
دِينِ اللَّهِ أَنْ يُعْنِي بِهَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ؛ إِصْلَاحٌ ذَاتِ الْبَيْنِ، بِجَمْعِ
كَلْمَةِ النَّاسِ عَلَى الْعِقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، عَلَى دِينِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -
- الَّذِي جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ فَإِنَّهُ لَا نِجَاهَ لِلنَّاسِ وَلَا عَصْمَةَ
لَهُمْ وَلَا سَعَادَةَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إِلَّا بِذَلِكَ، وَهَذَا يَقُولُ
مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «السُّنْنَةُ سَفِينَةُ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَّا، وَمَنْ
تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرَقَ»^(١)؛ فَالنِّجَاهَ وَالسَّلَامَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالرُّجُوعِ إِلَى
الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَالاعْتِصَامُ بِهِمَا، وَالْعُودَةُ إِلَى الْعِقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ
الْمَأْخُوذَةِ مِنْهُمَا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّلْفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) «ذُمُّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» لِلْهَرْوَيِّ (٨٧٢).

وَمَن سَار عَلَى نَهْجِهِمْ، وَاقْتَنَى آثَارَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
 نَسَأَلَ اللَّهَ أَن يَجْعَلْنَا مِنْهُمْ، وَأَن يَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنَنَا وَأَن
 يَؤْلِفْ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَن يَهْدِنَا سُبُّلَ السَّلَامِ وَأَن يَخْرُجَنَا مِنْ
 الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَأَن يَجْبَنَّنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا
 بَطَنَ، وَأَن يَبْارِكَ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا
 وَذَرِيَّاتِنَا وَأَن يَتُوبَ عَلَيْنَا إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ.
 وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ وَأَنْعَمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 نَبِيًّا مُّحَمَّدًا^(١).

(١) أَصْلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ مُحَاضِرَةً أُلْقِيَتْ فِي دُولَةِ الْكُويْتِ فِي الْمَخِيمِ الرَّبِيعِيِّ الَّذِي أَقَامَتْهُ جَمِيعَةُ إِحْيَا التِّرَاثِ الإِسْلَامِيِّ فِي عَامِ ١٤١٥هـ
 وَقَدْ فُرِّغَتْ مِنْ الشَّرِيطِ وَأَجْرِيَتْ عَلَيْهَا تَعْدِيلَاتٍ يَسِيرَةً،
 وَفَضَّلَتْ أَنْ تَبْقَى بِأَسْلُوبِهَا الْإِلْقَائِيِّ كَمَا كَانَتْ فِي الْمُحَاضِرَةِ، وَاللَّهُ
 وَحْدَهُ الْمُوْفَّقُ.

الفهرس

٣ مقدمة
٥ أدلة التحذير من التفرق من الكتاب والسنّة
١٠ وصيحة الله تعالى لأنبيائه بعدم التفرق
١٢ الحلول الناجعة لمسألة تفرق الأمة
١٨ ردود الأئمة على العقلاة
٣٩ الخاتمة